برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2014/6/6

تقارير التقييم

البند 7 من جدول الأعمال

تقرير تجميعي لسلسلة تقييمات أثر الغذاء مقابل إنشاء الأصول (2002-2011)

والدروس المستفادة لبناء صمود سبل العيش

للنظر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2014/7-B*
30 April 2014
ORIGINAL: ENGLISH

* أعيد إصدارها لأسباب فنية

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة مكتب التقييم: السيدة H. Wedgwood رقم الهاتف: 066513-2030

كبيرة موظفي التقييم: السيدة J. Watts رقم الهاتف: 066513-2319

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

موجز تنفيذي

يُجـمّــع هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصلت إليها تقييمات مختلطة الطرائق أجريت في بنغلاديش وإثيوبيا وغواتيمالا ونيبال والسنغال وأوغندا لتقدير أثر أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول التي يضطلع بها **البرنامج** والدروس المستفادة حول كيفية تحسين توجه هذه الأنشطة نحو تحقيق الأهداف في مجال صمود سبل العيش.

وتغطي التقييمات فترة تغيير تنظيمي. ففي عام 2011، طرح **البرنامج** سياسات ووثائق توجيهية جديدة تتعلق بالغذاء مقابل إنشاء الأصول، بما في ذلك سياسة جديدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، ودليل توجيهات الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وقد قدرت التقييمات الأنشطة المضطلع فيها خلال الفترة 2002-2011، وهي أنشطة جرى تصميمها وتنفيذها بموجب توجيهات وأهداف مختلفة. وفي حين أن التقدير انصب على الآثار المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وعلى استدامة تلك الجهود السابقة، فإن التقييمات وفرت أيضاً دروساً حول كيفية تحسين مواءمة أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول مع السياسة والتوجيهات الجديدة.

ووجدت التقييمات أن **البرنامج**، على الأجل القصير، كان فعالاً في توفير الغذاء والعمالة للسكان في المجتمعات المحلية، التي لا تحظى بخدمات كافية، وذلك خلال فترات الاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية، وفي بناء أصول مفيدة في سياق ذلك. وشملت الآثار العامة الملاحظة في كثير من المناطق إنشاء أصول تتعلق بالقدرة على الصمود: سبل العيش، وفرص توليد الدخل، وإنتاجية الأرض، والتماسك الاجتماعي، والديناميات الجنسانية. على أن تحسين الأمن الغذائي كان محدوداً.

وتحققت النتائج على الرغم من المعيقات السياقية، والتي شملت تعطيل النسيج الاجتماعي بسبب النزاع والكوارث المتكررة، وكثيراً ما كان ذلك في ظل نقص في التمويل والموارد، بما في ذلك المساعدة التقنية. ووصلت التدخلات الخاصة بالأصول إلى الأناس المحتاجين إليها، ومعظمهم كانوا في مجتمعات محلية منعزلة لا تتلقى إلا ما ندر من المساعدات الأخرى.

وتحققت للنساء فوائد كبيرة من أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول من خلال توفير العمالة لهن وحصولهن على الموارد وخلق أصول تستهدف النساء وبالتالي تخضع لسيطرتهن في نهاية المطاف. ولوحظ تحسن في مكانة المرأة على صعيد المجتمع المحلي والأسرة، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة الميزانية، مع زيادة في التواصل الاجتماعي وحرية التنقل نتيجة لأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول التي أثرت على أدوار المرأة بصورة عامة في الأسرة والمجتمع.

وتؤكد هذه النتائج أن أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول تشكل آلية ملائمة للمساهمة في تنفيذ سياسة **البرنامج** المؤسسية لعام 2011 فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والخطة الاستراتيجية (2014-2017) التي تركز على الصمود. وتتفق التوجيهات الواردة في دليل توجيهات الغذاء مقابل إنشاء الأصول، الذي تم تحديثه في يناير/كانون الثاني 2014، مع نتائج التقييمات المتعلقة بالعوامل الهامة لتحقيق الآثار، غير أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد لضمان تطبيق دليل التوجيهات هذا بصورة مطردة.

ويوصي التقرير التجميعي بمواءمة أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول مع السياسة والتوجيهات الحالية؛ وتأمين التمويل الكافي على المستوى المؤسسي، على الأقل لفترة الانتقال؛ والأخذ بالتخطيط الاستراتيجي في استخدام المكاتب القطرية لأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول كتدبير لبناء الصمود والحد من مخاطر الكوارث؛ وتعزيز **البرنامج** لجهوده لتقديم التوجيه والدعم للمكاتب

الإقليمية والمكاتب القطرية؛ والاضطلاع بدراستين عن الأمن الغذائي والديناميات الجنسانية؛ وتنقيح نظم الرصد للنهوض بأنشطة رصد الحصائل.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير التجميعي لسلسلة تقييمات أثر الغذاء مقابل إنشاء الأصول (2002-2011)" (WFP/EB.A/2014/7-B*) وبرد الإدارة الوارد في WFP/EB.A/2014/7-B/Add.1*، ويشجع على اتخاذ مزيد من التدابير لتنفيذ التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء المناقشة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- يُجمّع هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصلت إليها ستة تقييمات مختلطة الطرائق أجريت لتقدير أثر أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول التي يضطلع بها **البرنامج** وهو يحدد الدروس المشتركة حول كيفية تحسين توجه هذه الأنشطة نحو تحقيق الأهداف في مجال صمود سبل العيش. وقد أجرى مكتب التقييم في **البرنامج** خمسة من هذه التقييمات – تقييمات أثر الغذاء مقابل إنشاء الأصول في صمود سبل العيش في كل من بنغلاديش وغواتيمالا ونيبال والسنغال وأوغندا – وذلك خلال الفترة 2012-2013. أما التقييم السادس المدرج في التجميع، فقد أجري لتقدير أثر برنامج إدارة الموارد البيئية للتمكين من الانتقال إلى سبل عيش أكثر استدامة، بتكليف من المكتب القطري في إثيوبيا، وذلك في عام 2012.

2- وقد غطت التقييمات فترة تغيير كبير في السياق التنظيمي **للبرنامج** فيما يتعلق بالغذاء مقابل إنشاء الأصول. ففي عام 2011، طرح **البرنامج** عدة سياسات ووثائق توجيهية جديدة تتعلق بالغذاء مقابل إنشاء الأصول، بما في ذلك سياسة جديدة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها [1] ودليل توجيهات الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وقدرت التقييمات الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة 2002-2011، وهي أنشطة جرى تصميمها وتنفيذها بموجب توجيهات وأهداف مختلفة. وقد ركزت على آثار تلك الجهود الماضية في الأجلين المتوسط والطويل وعلى استدامتها. كما أتاحت الفرصة لتقدير كيفية مساهمة الجهود السابقة في الأهداف الجديدة ووفرت دروساً حول كيفية تحسين مواءمة أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول مع السياسة والتوجيهات الجديدة.

3- وتشكل أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول [2] أحد أكبر مجالات استثمارات **البرنامج** على مدى الزمن. وإذا قيست بما يعادلها من حجم الأغذية والإنفاق البرنامجي خلال الفترة 2006 و2010 فإن هذه الأنشطة هي ثاني أكبر مكونات طرائق توزيع **البرنامج** للأغذية، وذلك بعد التوزيع العام للأغذية.

4- ويعتبر **البرنامج** أن لدى أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول الإمكانية للتأثير مباشرة على الأمن الغذائي والعمالة المؤقتة والدخل المؤقت من خلال توفير التحويلات النقدية أو الغذائية كتعويض مقابل العمالة المؤقتة في مشاريع تستخدم اليد العاملة المكثفة. إضافة لذلك، فإن الأصول المنشأة والأعمال المضطلع بها لإنشائها تعتبر قادرة على حماية سبل العيش والنمو الاقتصادي والتنمية وحمايتها. وهناك اهتمام دولي متزايد في المساهمات التي يمكن أن تقدمها أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول في مجالات التمكين وبناء القدرة على الصمود أمام الأزمات والصدمات.

5- وتشمل الأنشطة النموذجية للغذاء مقابل إنشاء الأصول إعادة بناء الهياكل الأساسية، وتقديم الدعم للوصول إلى الأسواق، واستعادة قاعدة الموارد الطبيعية، وتعزيز إدارة المياه، والإنتاجية الزراعية، مع العمل في الوقت نفسه على حماية البيئة. ويهدف كثير من أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول إلى الحد من المخاطر وزيادة قدرة الأسر على التعامل مع الصدمات. وعندما تطبق هذه الأنشطة على نطاق كبير فإنها يمكن أن تسهم أيضاً في الحد من المخاطر المناخية أو في تدعيم قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع هذه المخاطر. وقد ركزت التقييمات على أصول الموارد الطبيعية – التربة والمياه والأراضي الزراعية والغابات – مع تسليمها أيضاً بمساهمات الهياكل الأساسية والحصول على الأصول في بناء صمود سبل العيش.

---

[1] WFP/EB.2/2011/4-A

[2] تغيرت مع الزمن المصطلحات المستخدمة في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول. ففي عام 2011، تم اعتماد مصطلح جديد هو "المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول" ليعكس استخدام الأغذية أو النقد أو القسائم لإنشاء الأصول. على أن المكاتب القطرية، خلال الفترة المرجعية للتقييمات، كانت لا تزال تستخدم "الغذاء مقابل إنشاء الأصول" أو "الغذاء مقابل العمل".

6- وعرض نموذج منطقي طبق على تقييمات الفوائد المتوقعة من الغذاء مقابل إنشاء الأصول على الأجل القصير، ومنها ما يشمل زيادة توفر النقد/الغذاء وتيسير الحصول على الغذاء، والآثار الفورية للأصول، من قبيل الحماية من الفيضانات، مما يمكن أن يؤدي إلى تخفيض فوري في مستوى الضعف. ويمكن أن تتحقق الفوائد على الأجل المتوسط عندما تستمر الأصول في تحقيق الحماية وتؤدي إلى زيادة في إنتاجية الأرض وفي الإنتاج الزراعي وإلى فرص أكبر لتوليد الدخل، وتحسين إمكانية الوصول مادياً إلى الأسواق والحصول على الخدمات الاجتماعية، وما شابه ذلك. وأما الفوائد الطويلة الأجل، فيمكن أن تشمل تخفيض الضعف وتحسين سبل العيش [3] وتعزيز الصمود.[4] وكان من المتوقع أن تؤثر كيفية تنفيذ الأنشطة على تحقيق النتائج منها، مع كون التحليل السياقي القوي والتخطيط التشاركي والتكامل مع القطاعات الأخرى عوامل هامة لتحقيق الآثار المتوقعة.

المنهجية

7- شملت منهجية التقييم التي طبقت على البلدان الخمسة في سلسلة التقييمات:

- استقصاءات كمية للأسر؛ [5]
- مجموعات تركيز من أعضاء المجتمعات المحلية وزعمائها؛
- تقديرات تقنية للأصول والتغييرات البيولوجية المادية المرتبطة بها؛
- مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين؛
- تحليل اجتماعي ومؤسسي؛
- استعراض للبيانات الثانوية.

8- ولم يكن تقييم الأثر في إثيوبيا جزءاً من السلسلة ولكنه استخدم منهجية مماثلة.

9- وجرى في كل بلد تكييف الطرائق للاستجابة للاختلافات السياقية. وتم توليد النتائج من تثليث البيانات الواردة من مختلف المصادر. وجُمعت البيانات وحللت على أساس الجنس حيثما أمكن. وشملت القيود التي حدت من تقدير أثر التقييمات عدم توفر البيانات الزمنية أو عدم الاتساق فيما بينها؛ والتغييرات في البرمجة مع الوقت؛ وقلة السجلات والبيانات المتعلقة بفرادى الأصول والأسر المشاركة. وأدى التباين الكبير في البرامج والسياقات بين البلدان إلى الحد من القدرة من صلاحية البيانات للمقارنة بين البلدان. وجرى استخراج دلائل التغيير أساساً من التصورات التي أبلغت عنها الأسر، وهي جميعاً، باستثناء حالة واحدة، طبقت على مجموعة المشتركين الخاضعة للمقارنة.

[3] تشمل سبل العيش قدرات الأسرة وأصولها وأنشطتها لتأمين الحاجات الأساسية – الغذاء والمأوى والصحة والتعليم والدخل. ويمكن أن تكون الأصول بشرية، وتشمل الصحة والتعليم؛ أو اجتماعية، من قبيل الشبكات المجتمعية؛ أو مالية؛ أو مادية، من قبيل أدوات الإنتاج والماشية؛ أو طبيعية، من قبيل المياه وخصوبة الأرض. وتعتبر سبل العيش مستدامة إذا كانت تعالج آثار الضغوط والصدمات الخارجية وتحافظ على قدرات الأسرة وأصولها أو تعززها وتوفر ما يلزم لأجيال المستقبل. (برنامج الأغذية العالمي، 2009، الخطوط التوجيهية الشاملة لتحليل الأمن الغذائي والضعف، روما.)

[4] يشير الصمود إلى قدرة نظام أو مجتمع محلي أو مجتمع ما معرض للأخطار على المقاومة والاستيعاب والانتعاش من آثار خطر ما ضمن توقيت مناسب وبصورة تتصف بالكفاءة، بما في ذلك من خلال حفظ هياكله ووظائفه الأساسية الرئيسية ("سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها" (WFP/EB.2/2011/4-A)).

[5] كبديل عن إجراء استقصاء جديد في نيبال، استخدم فريق التقييم بيانات استقصاء خط الانتهاء لعام 2010.

السياق القطري

10- كان هناك تنوع كبير بين البلدان. فجميعها، باستثناء غواتيمالا، بلدان منخفضة الدخل. وقد تم خفض معدل الفقر في بعض البلدان، ولكنه بقي عالياً، كما أن فوائد التنمية لم تكن موزعة بالتساوي. ومع أن غواتيمالا تعتبر بلداً متوسط الدخل، فهي تشهد أحد أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل في العالم، ويعاني نصف السكان من الفقر. ويوجد في جميع البلدان عدم مساواة بين الجنسين. وخلال فترة التقييم المرجعية، كان النزاع، أو الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع، عاملاً هاماً في كل من غواتيمالا ونيبال والسنغال وأوغندا، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات كبرى وتعطيل لسبل العيش وبصورة لا يمكن الرجوع عنها في بعض الأحيان. ويتمثل عامل آخر في الارتفاع الحاد والسريع في أسعار الأغذية. وعانت البلدان كلها من كوارث طبيعية، من قبيل الجفاف والأعاصير، وتعرض كثير منها إلى تدهور عام للأراضي وإلى مخاطر آثار تغير المناخ. وفي جميع البلدان، كان هناك تنوع كبير في البرامج التي تستجيب لمشاكل سياقية محددة، وفي دور وصورة الغذاء مقابل إنشاء الأصول في الحافظات القطرية عموماً.

الفوائد القصيرة الأجل

11- قامت أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول بتوفير الأغذية، كما قدمت في بعض الحالات تحويلات نقدية وعمالة لثلاثة ملايين من السكان غير الآمنين غذائياً والمتأثرين بصدمات تهدد سبل العيش والأمن الغذائي. وفي كثير من الحالات كان **البرنامج** واحداً من المنظمات القليلة العاملة على مستوى واسع في المناطق النائية أو الخطرة. وهناك ما يدل على أن توفير الأغذية لم يتحقق دائماً في الوقت المناسب أو بكميات كافية لتلبية الاحتياجات. كما أن أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول كان ينقصها التمويل الكافي، حيث كان التمويل متبايناً ولا يمكن التنبؤ به.

الفوائد المتوسطة الأجل

12- يشكل بقاء الأصول شرطاً أدنى لتحقيق الأثر على الأجل المتوسط. وكما يظهر من الجدول 1، فإن معظم أنواع الأصول كانت في حالة صالحة للتشغيل بنسبة أكثر من 50 في المائة وقت إجراء التقييمات. وفي المتوسط، كانت نسبة 100 في المائة من الأصول المشاهدة في إثيوبيا صالحة للتشغيل، في حين بلغت هذه النسبة 86 في المائة في بنغلاديش و72 في المائة في نيبال و71 في المائة في غواتيمالا و65 في المائة في أوغندا.

الجدول 1: الصلاحية للتشغيل، حسب نوع الأصول	
النسبة المئوية الصالحة للتشغيل	نوع الأصول
90	الحماية من الفيضانات
87	تثبيت التربة الزراعية
82	إدارة المياه
77	الهياكل الأساسية التي تتيح الوصول
73	الغابات
72	الهياكل الأساسية المجتمعية
67	الصرف الصحي
65	المواقد المتسمة بالكفاءة من حيث استخدام الوقود
60	الحراجة الزراعية
57	الحدائق
55	الهياكل الأساسية الأسرية
40	برك الأسماك

13- وتوفرت أدلة قوية على زيادة إنتاجية الأراضي والإنتاج الزراعي وفرص توليد الدخل. ومع أن البيانات الكمية القابلة للمقارنة لم تكن دائماً متوفرة، فإن التقييمات أثبتت وجود تغيرات متواضعة في الدخل والأصول والعمالة. من ذلك مثلاً أنه كان هناك دلائل كمية ونوعية معقولة على وجود آثار إيجابية تتعلق بالدخل نتيجة لإنشاء الأصول في بنغلاديش وإثيوبيا والسنغال ونيبال. أما في غواتيمالا، فإن الفوارق في أصول الأراضي والدخل المتولد بين الأسر المشاركة والأسر المقارنة لم تكن مهمة من الناحية الإحصائية. وفي أوغندا، حيث لم يكن من الممكن تحديد مجموعة مقارنة، جرى الإبلاغ عن وجود آثار إيجابية ولكن صغيرة مع الزمن نتجت عن توليد الأصول، وذلك في مجالات الادخار والدخل ومستوى المعيشة.

14- وحققت بعض الأصول فوائد متعددة لسبل العيش أو للقدرة على الصمود. ومن ذلك مثلاً ما حدث في بنغلاديش. فمع أن الهدف الرئيسي من بناء السدود هو الحماية من الفيضانات، فقد كانت هناك آثار إيجابية طويلة الأجل تتعلق بإنتاجية الأراضي وبسبل العيش. وفي غواتيمالا، كان هناك تناسب إيجابي بين الأثر على الإنتاجية الزراعية وبين عدد أنواع الأصول، مما يوحي بوجود أثر تضافري. وربط المستجيبون في غواتيمالا ونيبال والسنغال بين الحدائق والحراجة الزراعية من جهة وبين التنويع الزراعي وتحسين التنوع الغذائي وتوليد الدخل، من جهة أخرى.

الفوائد الطويلة الأجل

15- كان لدى إثيوبيا وحدها برنامج تم التخطيط له تحديداً لمعالجة صمود سبل العيش على الأجل الطويل، وكانت جميع البرامج سابقة على سياسات **البرنامج** وخطوطه التوجيهية لعام 2011 والموجهة لتعزيز القدرة على الصمود. ومع ذلك، تم التوصل إلى نتيجة إيجابية مذهلة تتمثل في أن أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول ساهمت في تحقيق تحسينات كبيرة في سبل العيش في كل من بنغلاديش وإثيوبيا وغواتيمالا ونيبال والسنغال. كما تحقق تحسن محدود في أوغندا. وأبلغت مجموعات التركيز، وكذلك مقدمو الإجابات على الاستقصاءات، عن تحسينات في التماسك الاجتماعي في كل من بنغلاديش وغواتيمالا

ونيبال وأوغندا، وهي تحسينات لها أهمية خاصة لأن كثيراً من هذه البلدان تعرض للنزاع مؤخراً أو كان في سبيله إلى الانتعاش من النزاع.

16- وكانت هناك نتائج باهتة ومختلطة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتنوع الوجبات الغذائية على الأجل الطويل، مع أنه تم الإبلاغ عن زيادة إمكانية الحصول على المدخلات الزراعية والوصول إلى الأسواق بفضل شق الطرق، وزيادة الوعي الخاص بالتغذية والحدائق نتيجة التدريب، وذلك في عدة تقييمات. ولم يبلغ عن تحسينات هامة في درجات استهلاك الأغذية ودرجات تنويع الوجبات الغذائية إلا في إثيوبيا. ويلخص الجدول 2 هذه النتائج. على أنه بصفة عامة فإن السكان بقوا يواجهون فترات طويلة من انعدام الأمن الغذائي حتى في المناطق التي شهدت تحسينات في مؤشرات الأمن الغذائي.

الجدول 2: الآثار الطويلة الأجل المتعلقة بالأمن الغذائي وبتنويع الوجبات الغذائية

بنغلاديش	لا يوجد أي فارق في قدرة الأسر على توفير ثلاث وجبات يومياً لا يوجد أي فارق في تنويع الوجبات الغذائية
إثيوبيا	زيادة إنتاج الفاكهة والخضروات، ومعظمها للبيع تحسينات كبيرة في درجات استهلاك الأغذية وتنويع الوجبات الغذائية، على الرغم من استمرار وجود فترات طويلة من نقص الأغذية
غواتيمالا	احتمال أن تلجأ الأسر المقارنة إلى استدانة الغذاء أكبر بالمقارنة مع الأسر المستفيدة الوجبات الغذائية لدى المستفيدين تضمنت مزيداً من الفاصولياء معظم الأسر أبلغت عن عدم كفاية الأغذية أو سبل شرائها، بغض النظر عن المشاركة في البرنامج
نيبال	تحسن صغير في درجة استهلاك الأغذية بين المشاركين أصبح الفصل الأعجف أقل طولاً تحقق أمن أفضل لمردود المحاصيل لم يبلغ عن تحسينات في انعدام الأمن الغذائي المزمن
السنغال	الوجبة الغذائية للمستفيدين تتضمن مزيداً من الفاكهة واللحوم الأطفال في الأسر المستفيدة يستهلكون عدداً أكبر من الوجبات في اليوم الواحد البالغون في الأسر المستفيدة يتناولون عدداً أقل من الوجبات اليومية، غير أن نوعية هذه الوجبات أفضل حيث أنها تتضمن قدراً أكبر من الفاكهة واللحوم
أوغندا	تيسير الوصول إلى الموارد المرتبطة بالغذاء أي البذور، والمياه، والأسماك.

الآثار المترتبة على النساء وعلى الديناميات الجنسانية

17- في جميع البلدان، جرى استهداف النساء ووُجد أن هناك آثاراً هامة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل عليهن. وفي المتوسط، وفي جميع البلدان والمشروعات، بلغت نسبة النساء 48 في المائة من المشتركين، علماً بأنها انخفضت إلى 28 في المائة في غواتيمالا وارتفعت إلى 80 في المائة في بنغلاديش. وفي بنغلاديش، أبلغ عن تحسن كبير في مشاركة المرأة عندما بذل المكتب القطري جهوداً منسقة على مستوى التوعية بالسياسات وعلى المستوى التشغيلي. وقد استفادت النساء مباشرة عندما كانت الأصول تحت سيطرتهن وتم اختيارها تحديداً لتلبية احتياجاتهن ومصالحهن، وهو ما كان عليه

الحال في غواتيمالا ونيبال وأوغندا. وفي بنغلاديش وغواتيمالا والسنغال، كان للمشاركة أثر تمكيني، من خلال تأثير ميزانية الأسرة، مثلاً، ودعم الشبكات الاجتماعية وحرية التنقل، كما تحسن وضع المرأة في الأسرة والمجتمع. وفي الأماكن التي تمتعت فيها المرأة بمسؤولية إدارية في لجان توزيع الأغذية، تم الإبلاغ عن تحسن في الشعور بالتمكين. كما أبلغ عن تغييرات على المستوى المجتمعي المحلي في الديناميات الجنسانية في بعض الحالات، وأبرزها في بنغلاديش وإثيوبيا، مع أن هذه التغييرات ارتبطت بالتغيرات الاجتماعية الأعم في المجتمع.

18- وشملت أوجه القصور المبلغ عنها في استهداف النساء كمشاركات في الغذاء مقابل إنشاء الأصول الموازنة في توزيع عبء العمل بين أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول ورعاية الأطفال والواجبات المنزلية، والمسائل الأمنية، وخصوصاً عند التنقل إلى مكان العمل في الأماكن النائية. وعالجت بعض البلدان المشاكل المرتبطة بمشاركة النساء في الغذاء مقابل إنشاء الأصول بإنشاء مواقع عمل متكيفة مع احتياجات المرأة. وكان بمقدور النساء، في كثير من الحالات، أثناء المرض أو تزايد الضغط على وقتهن، أن يرسلن أعضاء آخرين من الأسرة للحلول محلهن في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وبالمقارنة فإن احتمال إرسال الرجال لأشخاص بديلين عنهم أقل. وهناك حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام للأثر المحتمل على التوازن التغذوي العام عندما يضاف العمل المرهق بدنياً إلى أعباء النساء غير الآمنات غذائياً، نظراً لزيادة احتياجاتهن التغذوية أثناء الحمل والإرضاع.

19- ولم يتم دائماً تحقيق الأهداف المتعلقة بمشاركة النساء في غواتيمالا أو نيبال، مما يعزى، على ما قيل، للمعايير الجنسانية التقليدية التي تحد من فرص المرأة في المشاركة في المنظمات المجتمعية وفي عمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وحجم عبء العمل الملقى على عاتق المرأة، وقلة الوقت المخصص للأعمال الأخرى، والعمل الذي يتطلب قدرة بدنية عالية في كثير من أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وعلى الرغم من الفوائد، فإنه في جميع البلدان، باستثناء إثيوبيا بالنسبة لبعض المؤشرات، كانت الأسر التي ترأسها النساء أقل حظاً من الأسر التي يرأسها الرجال. وذُكر أن غياب الرجال المهاجرين شكل عاملاً هاماً له آثار سلبية على الأسر التي ترأسها نساء في بنغلاديش وغواتيمالا ونيبال.

العوامل المساهمة في تحقيق الأثر

20- عرض النموذج المنطقي الذي تم وضعه لأغراض التقييمات عواملَ من المتوقع أن تؤثر على النتائج، كما وثقت أفرقة التقييم آثاراً لم تكن متوقعة تم تحديدها في سياق التقييمات. ومن بين العوامل ما **للبرنامج** بعض السيطرة عليها وأخرى خارج سيطرته المباشرة ولكنها تؤثر على أدائه.

21- وترتبط صلاحية التشغيل بنوع الأصول والملكية، ودرجة إنجاز الأصول، وسلاسة تنفيذ البرنامج أي الوفاء بمواعيد التنفيذ وتوفر الموارد والإمدادات وما شابه ذلك، أكثر من ارتباطها بمسألة عمر الأصول.

22- وذكر أن هناك لبس كبير يتعلق بالمسؤولية عن صيانة الأصول، ولم يعثر إلا على ما ندر من خطط الصيانة. وكان معظم الخطط الموجودة لأصول مرتبطة بمؤسسات، من قبيل المدارس والطرق في أوغندا. وقد ضُمت هذه إلى برنامج الصيانة الحكومي، وهو برنامج لا يحصل في كثير من الحالات على التمويل الكامل أو الكافي. على أن اللبس كان أقل فيما يتعلق بمسؤولية صيانة الأصول الخاصة، مع أن بعض الأفراد توقعوا أن يقوم **البرنامج** أو كيان آخر بالصيانة اللازمة.

23- وفي الحالات التي حققت فيها الأصول فوائد فورية وكبيرة في حماية الأرواح والأراضي والممتلكات، كانت المجتمعات المحلية مستعدة لتحمل مسؤولية الصيانة. على أن صيانة بعض أنواع الأصول تطلبت قدرات تقنية و/أو

مستلزمات متخصصة أو معدات أكبر مما تطلبته أصول أخرى. وفي حال تجاوز هذه الاحتياجات قدرات المجتمع المحلي أو في حال كونها أكبر من الفوائد المتوخاة، فإن الأصول لم تحصل على صيانة جيدة.

24- وقد تطلبت المخاطر البطيئة الحدوث من قبيل تدهور الأراضي، مزيجاً من الأصول وأفقاً زمنياً أطول قبل تحقق فوائد الحد من المخاطر بصورة ملحوظة. وهذه الأصول أيضاً تطلبت صيانة طويلة الأجل قبل تحقيق الفائدة منها.

25- وهناك أهمية أساسية تعلق على توفر نظم فعالة لتحديد الأصول الملائمة للسياق، وتقديم الدعم التقني للتخطيط للأصول وبنائها، غير أن ذلك لم يكن متاحاً في كثير من الأحيان. وفي إثيوبيا، كانت أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول مدمجة جيداً في برامج الحكومة وإجراءاتها التقنية، مما وفر عمليات قوية لصالح إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات. وأعطيت أولوية عالية للتوعية والتدريب على فهم الأسباب الجذرية لتدهور البيئة، واستكملت بهما عمليات تنمية الأصول، الأمر الذي ضاعف الالتزام بصيانة الأصول. وقد ارتبط التشديد القوي على التخطيط التشاركي المجتمعي بالآثار الإيجابية لبرنامج إدارة الموارد البيئية للتمكين من الانتقال إلى سبل عيش أكثر استدامة في بناء ملكية المجتمعات المحلية وقدراتها ومسؤولياتها الخاصة بالأصول. وفي بنغلاديش والسنغال وأوغندا، وُجد أن صيانة الأصول كانت ناجحة في حالات إعطاء مسؤوليات محددة لمجموعات المستخدمين.

26- وفيما عدا إثيوبيا، لم تجد التقييمات إلا ما ندر من الأدلة على وجود نهج شامل بقيادة محلية إزاء تخطيط الأصول وتنفيذ مجموعة شاملة من الأصول توازن بين الحد من المخاطر على الأجل القصير والأجل المتوسط والأجل الطويل، أو على وجود تخطيط تكميلي مع الوكالات الأخرى. ولم تكن المجتمعات المحلية دائماً على فهم كامل لطرائق البرامج، بما في ذلك قواعد السداد ومعايير الاختيار. وقد بدأ مؤخراً التخطيط لنهج أكثر شمولاً في كل من بنغلاديش ونيبال وغواتيمالا.

27- وشملت العوامل التي تمس الأثر الجنساني استهداف الأصول بحيث تتفق مع احتياجات النساء، ومواقع العمل المراعية للاعتبارات الجنسانية، ومرونة التكيف مع الطلبات المتنافسة الواقعة على المرأة. وفي بنغلاديش ونيبال، تيسرت مشاركة النساء في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول بإنشاء مواقع عمل تتوفر فيها مرافق إصحاحية منفصلة وخدمات لرعاية الأطفال وأماكن مظللة للراحة ومرافق آمنة لقضاء الليل. وفي غواتيمالا، تم تخفيض حجم أكياس الأغذية بحيث يسهل على النساء حملها. وفي عدة بلدان، كان بوسع النساء اللاتي يتعرضن للمرض أو لمطالب متعارضة أثناء فترة عملهن، أن يرسلن في كثير من الأحيان أعضاء آخرين من أسرهن للحلول محلهن في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول.

28- وافتقر معظم البلدان إلى استراتيجيات للشراكة قادرة على تحديد الجهات الفاعلة الضرورية لدعم البرمجة من مواقع استراتيجية، لوضع سياسات داعمة أو تأمين التمويل، إلى التخطيط والاستهداف على المستوى الميداني وتنفيذ المشروعات وتصميم الأصول وبنائها، وقيام الحكومة أو النظم المجتمعية بالصيانة وتقبلها بصورة متواصلة. ويشكل توفر الدعم التقني لبناء الأصول وإضفاء الصفة المؤسسية على الأصول في إطار الخطط الحكومية عنصرين حيويين لا يحظيان على الغالب بالتغطية الوافية. كما وجد معظم التقييمات غياباً كاملاً للتخطيط التكميلي الذي يحقق أقصى الفوائد والآثار الطويلة الأجل من أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول على سبل العيش المستدامة وعلى بناء الصمود.

29- وسُلط الضوء على برنامج بنغلاديش باعتباره مثالاً جيداً على تعبئة أنواع مختلفة من الشركاء. وأظهر التقييم أن مشاركة جهات فاعلة مختلفة في التخطيط واتخاذ القرار تضيف الشفافية والمساءلة المتبادلة وتبني الثقة وتعزز السلطة المشتركة. كما أن برنامج إدارة الموارد البيئية للتمكين من الانتقال إلى سبل عيش أكثر استدامة في إثيوبيا عمل أيضاً ضمن شراكة مع السلطات الحكومية، بما في ذلك فيما يتعلق بتنمية القدرات الوطنية والتدريب التقني الوطني والإقليمي إلى جانب الأنشطة المجتمعية. وقد تم اعتماد بعض مبادئ وممارسات برنامج إدارة الموارد البيئية للتمكين من الانتقال إلى سبل عيش

أكثر استدامة في مكون الأشغال العامة في برنامج الحكومة الأثيوبية لشبكة الأمان الإنتاجي. وفي نيبال، تم تيسير المساعدة التقنية بشراكة مع فريق للإشراف الهندسي المستقل لإقامة نظام للرصد التقني لضمان جودة الأصول ولوضع خطوط توجيهية تقنية تتعلق برصد هذه الجودة.

30- وفي جميع البلدان، باستثناء بنغلاديش، أبلغ عن مشاكل في التمويل خلال الفترة المرجعية للتقييمات [6]. وقد واجه تمويل أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول نقصاً يصل إلى 65 في المائة، كما كان يتصف بالتباين وبعدم القدرة على التنبؤ به. ويؤثر هذا العنصر الأخير على إنجاز الأصول؛ فالمجتمعات المحلية لم تواصل دائماً العمل في حال عدم توفير الحصص في وقتها، كما أن الأصول لم تنجز إذا لم تتوفر المواد والإمدادات عند الحاجة إليها.

31- وعند استخدام الغذاء مقابل إنشاء الأصول في الإنعاش المبكر بعد حالات الطوارئ، جرى التخطيط لتدخلات صغيرة وقصيرة الأجل تستند إلى الاستهداف الجغرافي للمجتمعات الأشد تعرضاً لخطر انعدام الأمن الغذائي، بحيث يتم إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الناس غير الآمنين غذائياً في مناطق جغرافية واسعة. وهذا النهج يتفق مع السياق المؤسسي التاريخي حيث أن البرامج سبقت السياسة الحالية والتوجيهات الخاصة ببناء الصمود والحد من المخاطر. وفي حين أن النهج مكن **البرنامج** من تلبية أهداف الأمن الغذائي القصيرة الأجل فإن أثره على سبل العيش وبناء الصمود كان محدوداً.

32- وفي أحيان كثيرة، كانت أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول مبعثرة جغرافياً وجرت بصورة منعزلة عن بعضها وعن أنواع التدخل الأخرى التي اضطلع بها **البرنامج** أو غيره من الجهات الفاعلة. ولم يعثر إلا على ما ندر من الأدلة على وجود تخطيط متكامل على المستوى المحلي قادر على تحقيق التغيير على مستوى النتائج. على أن برنامج إثيوبيا كان استثناءً لما يتوفر فيه من نهج متكامل إزاء تخطيط مستجمعات المياه على المستوى المجتمعي. أما بنغلاديش فقد ركزت على مجموعة محدودة من أصول الحماية من الفيضانات موجهة جيداً للحد من مخاطر الفيضانات والخراب الناتج عنها.

33- ولم يوفر نهج الاستهداف الذاتي إزاء تحديد المشتركين ما يكفي من الثقة بوصول التدخلات إلى الفئات الأكثر فقراً وإقصاء. وتعقد هذه الخطر باختيار أصول لم توجه دائماً لصالح الفئات الأشد ضعفاً. فبعض الأصول، من قبيل أصول تحسين الأرض والري والصرف، تقدم أقصى فائدة لأصحاب الأرض، ولا يستفيد منها الفقراء إلا بصورة غير مباشرة من خلال فرص العمالة المحتملة كعمال زراعيين. وفي إثيوبيا، لم يحصل المحرومون إلا على أرض مشاع، حيث قاموا في بعض المناطق بقطع الأشجار أو الأعلاف لتوليد الدخل. على أن بمقدور كل الناس الوصول إلى الأصول الأخرى، من قبيل شبكات مياه الشرب، والاستفادة منها.

34- وشملت أوجه القصور التي وُجدت في نظم الرصد عدم الاتساق في البيانات المجموعة عبر الزمن؛ والافتقار إلى معلومات ملائمة على مستوى الأسر؛ وعدم اتساق جمع بيانات سلة الأغذية والرصد في مرحلة ما بعد التوزيع، أو مناولة هذه البيانات بصورة غير منهجية؛ وعدم كفاية المعلومات المالية المصنفة حسب الأنشطة ضمن المشروعات؛ وعدم توفر المعلومات الكافية عن العمليات وعن الأحوال الجيوفيزيائية. وفي بعض الأحيان، أخذت المكاتب القطرية بابتكارات في الرصد – ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك الرصد التشاركي على المستوى المجتمعي المحلي في نيبال – غير أنها لم تحظ بالدعم المؤسسي. كما أن تغيير الأهداف والمؤشرات والبرامج أثناء الفترة المرجعية للتقييمات حد أيضاً من القدرة على استخدام بيانات الرصد لتقدير النتائج.

[6] في مارس/آذار 2014، أشار المكتب القطري إلى أن بنغلاديش تعرضت لعجز كبير في الميزانية فيما يتعلق بأنشطتها الخاصة بالغذاء مقابل إنشاء الأصول.

الاستنتاجات والتوصيات

35- أكدت سلسلة التقييمات أن **البرنامج**، على الأجل القصير، كان فعالاً في توفير الغذاء والعمالة في المجتمعات المحرومة من الخدمات خلال فترات الاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية. وتم في سياق ذلك بناء أصول مفيدة. ولوحظت آثار متوسطة الأجل وطويلة الأجل في مجالات كثيرة، ومنها ما يتصل بالقدرة على الصمود: سبل العيش عموماً، وفرص توليد الدخل، وإنتاجية الأرض، والتماسك الاجتماعي، والديناميات الجنسانية. على أن التحسين في الأمن الغذائي كان محدوداً.

36- وتحققت النتائج على الرغم من القيود السياقية الحادة، بما في ذلك تعطيل النسيج الاجتماعي بالنزاعات العنيفة و/أو الطويلة الأجل وبالكوارث المتكررة، مع التعرض في كثير من الأحيان إلى نقص في التمويل والموارد، بما في ذلك المساعدة التقنية. وقد وصلت التدخلات الخاصة بالأصول إلى المحتاجين إليها، ومعظمهم يعيشون في مجتمعات منعزلة ولا يتلقون إلا ما ندر من المساعدات الأخرى.

37- ولهذه النتائج أهميتها نظراً لأن برنامج إثيوبيا وحده كان موجهاً من الناحية التشغيلية نحو تحقيق أهداف تتعلق بالصمود، مع أن الأهداف المعلنة في البلدان الأخرى كانت متوائمة عموماً. وتؤكد هذه النتائج أن الغذاء مقابل إنشاء الأصول آلية ملائمة للمساهمة في تنفيذ سياسة **البرنامج** لعام 2011 للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والخطة الاستراتيجية (2014-2017) مع تركيزها على القدرة على الصمود. والتوجيهات المحددة في دليل توجيهات الغذاء مقابل إنشاء الأصول لعام 2011، والذي صدرت طبعة جديدة منه في يناير/كانون الثاني 2014، متماشية مع نتائج التقييمات المتصلة بالعوامل الهامة لتحقيق الآثار، غير أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد لضمان تطبيق هذه التوجيهات بصورة مطردة.

38- وتحققت للنساء فوائد كبيرة من أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول الخاضعة للتقييم، لا من خلال الفوائد المباشرة المتأتية عن توفير العمالة لهن وحصولهن على الموارد فحسب، بل كذلك من خلال خلق أصول تستهدف النساء وبالتالي تخضع لسيطرتهن في نهاية المطاف. ولوحظت تحسينات في مكانة المرأة على صعيد المجتمع المحلي والأسرة، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة الميزانية؛ وزيادة التواصل الاجتماعي وحرية التنقل نتيجة لأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول التي أثرت على أدوار المرأة بصورة عامة في الأسرة والمجتمع. وقد تعززت الفوائد التي حصلت عليها المرأة عندما جرى تصميم البرامج مع مراعاة احتياجات المرأة، وربط الأصول المنشأة مباشرة بشواغل المرأة، وإشراك المرأة لا في العمل فحسب بل أيضاً في تخطيط وإدارة أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول.

39- وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات لزيادة فهم الأسباب التي أدت إلى أن التحسينات الملحوظة في مؤشرات الأمن الغذائي ليست أكبر حجماً. وتعتبر أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول أحد العوامل الكثيرة التي يحتمل أن تؤثر على الأمن الغذائي في المجتمع المحلي. ومن المرجح أن طريقة تنفيذ الغذاء مقابل إنشاء الأصول – مثلاً من حيث مستوى المشاركة المجتمعية وإدخال التدريب أو التوعية في السياق – تؤثر على الأمن الغذائي. ويمكن للتقدير الدوري المتعمق لمساهمة أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول في الإنتاج الزراعي والوصول إلى الأسواق وعلاقتها باستهلاك الأغذية أن يساعد على بناء الفهم وعلى وضع هذه الأنشطة في مكانها الملائم في السياق الأعم. ويتعين على هذا التحليل أن يستوعب مساهمات الأنواع المتباينة من الأصول في السياقات المختلفة.

40- وينبغي إعطاء أولوية أعلى للتخطيط لضمان ملاءمة أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول وتنسيقها والتكامل فيما بينها. ويتعين السعي لإقامة الروابط بين مختلف أنواع الأصول والتكامل بين أنواع الأصول والأهداف الأعلى، وذلك بهدف تعزيز أهداف بناء الصمود. وتقضي محدودية التمويل والقدرات بالتركيز على عدد أقل من الأنشطة ذات التركيز الأفضل.

41- كما أن من شأن التخطيط الذي يقيم الروابط بين الغذاء مقابل إنشاء الأصول والصمود أن يساعد على معالجة مشاكل التمويل التي يواجهها كثير من البلدان، وذلك بجعل عمل **البرنامج** أوثق صلة بالحد من مخاطر الكوارث وبربطه بالتكيف مع تغير المناخ ومع الجهود الكبرى المبذولة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى القطري المحدد لبناء الصمود، وهي جهود تهم المانحين الإنمائيين والحكومات.

42- وقد واجه العديد من المجموعات السكانية في البلدان التي غطتها التقييمات حالات نزاع ممتدة، وقدمت أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول مساهمات هامة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي في هذه السياقات. وإذا كانت المشروعات أكثر وضوحاً من حيث الأهداف المتعلقة بالقدرة على الصمود في حالات النزاع وبيئات ما بعد النزاع، فإن المساهمة الممكنة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وبناء الثقة في حالات ما بعد النزاع يمكن أن تكون أفضل تخطيطاً وتعزيزاً.

43- وفي معظم البلدان، لم يكن نهج الاستهداف الجغرافي/المجتمعي الذي يأخذ به **البرنامج** على درجة كافية من مراعاة الفوارق الكبيرة بين المجتمعات المحلية. ومن شأن تحليل أكثر تفصيلاً لاحتياجات الأفراد والأسر في المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة أن يمكن **البرنامج** من القيام بتدخلات أكثر ملاءمة في مجال الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج مرن يضمن أن تكون الأصول موجهة لاحتياجات المحتاجين من مجموعات ومجتمعات محلية اجتماعية اقتصادية مختلفة وفي سياقات سبل عيش متباينة.

44- وفي حال عدم تحديد المسؤوليات عن الصيانة بوضوح فإن هناك خطر تعرض الأصول للخراب بحيث تصبح لا فائدة منها على الأجل المتوسط والطويل. وتعتمد الصيانة الطويلة الأجل للأصول على عدة عوامل يتعين إدراجها في تخطيط البرامج: حقوق ملكية الأصول واستعمالها؛ واستهداف الأصول للتصدي للمخاطر؛ وقدرة الأسر أو المجموعات أو المجتمعات المحلية أو الحكومة أو غيرها على القيام بالصيانة. كما يمكن أن ينشأ غياب الصيانة من ضعف في التصميم أو البناء أو عدم إنجازهما، ما يؤدي إلى ضعف تشغيل الأصول أو عدم قدرتها على تحقيق الفوائد المتوخاة منها. وينبغي أن توضع الترتيبات للصيانة خلال مرحلة التخطيط وأن تتضمن الميزانيات والشراكات وعملية تسليم المسؤوليات بصورة رسمية إلى نظم قائمة، مع التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات. ويمكن للمزيد من الاستثمار في تنظيم المجتمعات المحلية والتخطيط لها أن يساعد على ضمان أن تكون الأصول موجهة جيداً نحو احتياجات المجتمعات المحلية بحيث يمكن لهذه المجتمعات أن تشعر أنها مالكة لها ومسؤولة عنها.

45- وينبغي أن يتضمن التخطيط لأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول تحليلاً للشركاء ولأدوارهم، وعملية لإشراك الشركاء والتفاوض معهم على اتفاقات للتنفيذ المشترك. فللشراكات أهمية أساسية لإنجاح برامج الغذاء مقابل إنشاء الأصول، حيث أنها تضطلع بأدوار لا يمكن **للبرنامج** القيام بها وتكمّل مساهمات **البرنامج**. وهناك أهمية خاصة لشراكات، كثيراً ما تكون مفقودة، مع الوزارات التنفيذية التقنية ومع المنظمات التي لديها معرفة متعمقة ببناء الأصول ومراقبة الجودة، ومع شركاء لديهم دراية برنامجية تكميلية وموارد تعزز الأثر الطويل الأجل من أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول على سبل العيش المستدامة وبناء القدرات.

التوصيات

46- **التوصية 1: ينبغي على مكاتب البرنامج القطرية، بدعم من المكاتب الإقليمية ومن المقر الرئيسي، أن تلتزم بجعل برامج الغذاء مقابل إنشاء الأصول متماشية مع السياسة والتوجيهات الحالية، بغية مضاعفة فرص مساهمة الغذاء مقابل إنشاء الأصول في حماية وتعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود.** وعلى **البرنامج** أن يلتزم كمؤسسة بالحصول على التمويل الملتزم لضمان حصول المكاتب القطرية على الدعم اللازم من المكاتب الإقليمية ومن المقر الرئيسي، لتحديث خططها البرامجية وأنشطتها المتعلقة بالغذاء مقابل إنشاء الأصول حسب اللزوم. وتناقش التوصيات التالية مجالات محددة للعمل والتمويل.

47- **التوصية 2: ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام لوضع أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول في السياق الملائم، وللاستفادة من الميزات المقارنة التي يتمتع بها البرنامج، على أن تستكمل بأنشطة الشركاء، مع ضمان استدامة الجهود، وبناء التزامات الشركاء بتخصيص الموارد المالية وغيرها من الموارد.** وفي المكاتب القطرية التي تستخدم فيها أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول لتعزيز سبل العيش والصمود فإن على الإدارة أن تجري عملية تخطيط استراتيجي لأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول تركز على الصمود وعلى الحد من مخاطر الكوارث، مع إشراك الشركاء اللازمين في التصميم والتنفيذ والصيانة والمأسسة. وينبغي أن تكون هذه الخطط متوائمة تماماً مع توجيهات **البرنامج** الخاصة بالغذاء مقابل إنشاء الأصول واستراتيجيات **البرنامج** القطرية والأطر الوطنية وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

48- **التوصية 3: ينبغي على شعبة السياسات والبرامج والابتكار أن تقدم مزيداً من الدعم والتوجيه للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية** من خلال ما يلي:

3 أ) استعراض التوجيهات الجديدة الخاصة بالغذاء مقابل إنشاء الأصول لضمان مراعاتها للمسائل التي أثارتها التقييمات، من قبيل الصيانة والتماسك الاجتماعي والمنظور الجنساني والمستوى الكلي والاستهداف الأسري، وتحديث دليل التوجيهات حسب الحاجة؛ وينبغي أن يقتصر في ذلك على التشذيب وحده حيث أن التوجيهات التي تم تنقيحها مؤخراً تعتبر أداة عالية الجودة لدعم البرامج؛

3 ب) زيادة التدريب والمساعدة التقنية للمكاتب القطرية فيما يتعلق بالنهُج الواردة في دليل توجيهات الغذاء مقابل إنشاء الأصول، والتي لا تكتفي بمعالجة المسائل التقنية المتصلة بتصميم الأصول بل تتناول أيضاً التحليل السياقي المتكامل، والبرمجة الخاصة بسبل العيش الموسمية، والتخطيط التشاركي المجتمعي المحلي، والمأسسة، وتنمية القدرات الوطنية، وغير ذلك من مسائل؛

3 ج) ضمان التعميم الكامل لدليل التوجيهات الجديد على موظفي برامج **البرنامج** في المكاتب القطرية – بما في ذلك ترجمته إلى الإسبانية والفرنسية – ومواصلة تطوير نظام المعارف والمعلومات بحيث يستوعب الممارسات الجيدة ويتقاسمها؛ ولهذا أهمية خاصة بسبب التباين بين المكاتب الإقليمية في مستويات التقدم المحرز في التوجهات الجديدة.

49- **التوصية 4: ينبغي على شعبة السياسات والبرامج والابتكار أن تضع دراستين تتناول فيهما المسائل المثارة في التقييمات والتي تتطلب مزيداً المعلومات.** فبالشراكة مع مكتب **البرنامج** للشؤون الجنسانية والمكتب الاستشاري المعني بالتغذية، ينبغي على الشعبة أن تضع دراسة عن آثار الغذاء مقابل إنشاء الأصول على المرأة، وخصوصاً على أوضاعها التغذوية والصحية، والفرص المتاحة لإقامة روابط إضافية بالتغذية نتيجة للتركيز على المسائل الجنسانية. وهناك حاجة إلى تحليلات متعمقة للأمن الغذائي لدى المشتركين في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول بغية زيادة فهم كيفية مساهمة هذه

الأنشـــطة بصـــورة أكبر في الأمن الغذائي. وينبغي إجراء الدراســـتين هاتين في البلدان التي تعتمد النهُج الجديدة في مجال الغذاء مقابل إنشـاء الأصـول، بحيث تسـترشـد بهما أدوات وطرائق البرامج. كما ينبغي أن تكون الدراسـتان متوائمتين مع الدورات البرنامجية بحيث تنير تصميم البرامج، على أن يتم وضعهما قبل عام 2016.

50- **التوصـية 5: ينبغي على شـعبة إدارة الأداء ورصـده، بالتعاون مع مكتب التقييم، أن تسـتعرض الدروس المسـتفادة من التقييمات والتي تتعلق بخط الأساس لأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول ولرصدها، وأن تحدّث نظم الرصد والإبلاغ المؤسسي بحيث تصبح أكثر فعالية بالنسبة لنتائج الغذاء مقابل إنشاء الأصول ورصد أثرها.** ويتعين بعد ذلك أن تضمن المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية توفر التمويل والموظفين للتلبية احتياجات الرصد والتقييم.